

المبحث الخامس

مجملة أدلة الفريقين

بيننا فيما سبق أن أقوال العلماء في تفسير (سبيل الله) أربعة عند البسط وحقيقتها عند الاختصار ترجع إلى مذهبين هما :

(١) تخصيص ﴿ وفي سبيل الله ﴾ في الغزو . أو

(٢) تعميمه في كل سبيل الخير مما يُقرب إلى الله.

وقد استدل عدد من العلماء القائلين بتخصيص ﴿ وفي سبيل الله ﴾ بالغزو بأدلة تعضد ما ذهبوا إليه . كما استدل العلماء الآخرون القائلون بتعميم ﴿ وفي سبيل الله ﴾ على كل ما يتقرب به إلى الله - بأدلة أخرى وأنا أجملها فأقول :

أولا : أدلة القائلين بالتخصيص :

١- إن الله حدد الأصناف الثمانية في آية الصدقة بأوصافهم . ولو فسر ﴿ سبيل الله ﴾ بالعموم شمل جميع الأصناف إذ كلها في سبيل الله وحينئذ يبطل التحديد والحصر .

٢- لم يعرف عن أحد من الخلفاء الراشدين المقتدى بهم أنهم صرفوا الزكاة في طرق الخير العامة . بل كانوا ينفقون على طرق الخير من بيت مال المسلمين .

٣- لم يأت نقل عن الرسول ﷺ بدخول غير الجهاد والحج والعمرة في (سبيل الله) .

ثانيا : أدلة القائلين بالعموم :

١- عموم لفظة (سبيل) في اللغة وفي الاستعمال الشرعي : في القرآن والسنة .

٢- وقوع الخلاف بين العلماء في معنى (سبيل الله) في التعميم أو التخصيص في آية الصدقة . ولو كان هناك نص لما وقع الخلاف .

٣- الأصل بقاء العام على عمومه حتى يأتي له مخصص . وحتى لو جاء المخصص بقي العام على عمومه فيما عداه - عند أكثر علماء الأصول .

٤- إن أربعة من الأصناف الثمانية في آية الزكاة وهم (الفقراء والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل) يعطون لفرهم بخلاف الأربعة الآخرين : (العاملون والغارمون والمؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله) فيعطون من الزكاة مع غناهم^(١) . وإذا كان نصف أهل الزكاة يعطون لفرهم فهم قد شاركوا (الفقراء) في وصف الفقر .

(١) انظر : الشرح الكبير لأبي الفرج بن قدامة ٧١٧/١ ، والانصاف ٢٤٠/٣ .

وقد أجاب هؤلاء عن أدلة الأولين :

اجابوا عن دليلهم الأول فقالوا : إن الحصر أو التحديد بالأوصاف في آية الصدقة إنما هو لبيان جهة الصرف ومحل الصدقة لا حقيقة تعيين المصرف و الحصر في الآية إضايف وليس حقيقياً .

الإجماع قائم على أن الزكاة لو أعطيت لصنف واحد مع قيام حاجة الآخرين - لصحت وأجزأت . ثم إن عطف ﴿ وفي سبيل الله ﴾ على ما قبله من باب عطف العام على الخاص للدلالة على تأكيد هذا المصرف وأهميته حيث به ينتشر الإسلام في الارض وتحمي به بيضته ، ثم إن هذا الصنف (السابع) جامع بين الحاجة والعبادة والعبادة فيه أظهر من بقية الأصناف في الآية .

ويقال أيضاً : اختلف السلف في الفرق بين « الفقير » و « المسكين » في الآية اختلافاً كثيراً كما روي أنهما بمعنى واحد ، فقد روي عن أبي يوسف وابن القاسم من المالكية وهو القول الثاني للشافعي^(١) . وروي عن ابن عباس أن « الفقراء » يراد بهم المهاجرون وكلمة « المساكين » تطلق على الفقير من الأعراب الذين لم يهاجروا . وروي عن عكرمة انه اطلق (الفقراء) على فقراء المسلمين

(١) انظر هذه الأقوال مفصلة عند القرطبي في تفسيره ١٦٨/٨ - ١٧١ . وعند الشوكاني

في نيل الأوطار ١٦٨/٤ . وعند ابن رشد في بداية المجتهد ٢٦٨/١ .

و«المساكين» على فقراء أهل الكتاب . فإذا كان لفظ « الفقراء والمساكين » عند الشافعي ومن معه هما بمعنى واحد فإن عدد الأصناف في الآية أيضاً ينقص عن الثمانية ولا قائل به . فتبين أن العدد (ثمانية) هو في التسمية فقط دون المعنى . والمعاني هي مقصود الشارع التي يوقف عندها . والأشبه عند استقراء اللغة أن يكونا اسمين دالين على معنى واحد كما يقول ابن رشد .

وأجابوا عن الدليل الثاني : بأنه خارج عن محل النزاع فإن الانفاق من بيت مال المسلمين على الصدقات التطوعية لا أشكال فيه . ويقال أيضاً إن عدم العلم ليس بعلم ، والمثبت مقدم على النافي - والمثبت (القائل بالعموم) معه ظاهر النص ، وعلى النافي الدليل .

وأجابوا عن دليلهم الثالث : إن لفظ حديث (الحج في سبيل الله) ليس نصاً في دفع الزكاة في الحج بدليل وقوع الخلاف بين العلماء هل تدفع الزكاة لمن يحج بها أو يعتمر ؟ ولو كان نصاً لما وقع الخلاف .

والذي يظهر لي - والله أعلم - رجحان أدلة أهل القول الثاني القائلين بعموم (سبيل الله) لقوة أدلتهم وظهورها . ومما يزيد الأمر وضوحاً :-

حكمة التشريع :

حكمة التشريع في مصارف الزكاة فيما يظهر - أن أربعة أصناف هم : (الفقراء - والمساكين - والغارمين - وابن السبيل) يشترط فيهم اجتماع الفقر والحاجة. في حين لا يشترط ذلك في الأربعة الآخرين : (العاملين عليها - والمؤلفة قلوبهم - وفي الرقاب - وفي سبيل الله) .

ولا يشترط في توزيع الزكاة العامة أن تكون على هيئة مواد استهلاكية أو مواد إنتاجية فقط . فالسائمة من بهيمة الأنعام لم تكن في عهد الرسول ﷺ استهلاكية فقط . بل كانت مواداً إنتاجية أيضاً يحدد لها (الحمى) المرعى الخاص ويعين لها من الرعاة والسقاة من يقوم برعايتها وتميتها ونتاجها . ومثلها الآلات والجرارات ووسائل النقل اليوم .

ولذلك نص جمهور العلماء على أن مستحق الزكاة يعطى ما يفي به ولا يلزم ان يعطى مقدار النصاب ، ولمصلحة هؤلاء الأصناف الثمانية أولاً ومصصلحة المجتمع ثانياً يمكن توزيع الزكاة بصورة طعام يؤكل أو سلع تباع أو عقار ينتفع به الفقير بالسكنى أو التأجير . أو آلات عمل ينتفع بها أو صرف تكاليف تعليمه صنعة يتكسب من ورائها ويغتنى بها عن سؤال الناس .